منتدى مجال
سياسي - اجتماعي - استشاري

تبادل الأسرى..

يعزز مسار السلام في اليمن

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

تبادل الأسـرى..

يعــزز مسار السلام في اليمن

ورقـة مقــدمة مـن منتــدى مجـــال

رمضــان 1444هـ / أبريـــل 2023م

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774

مقدمة:

في العشرين من مارس 2023م، وبرعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، أعلنت أطراف الصراع في اليمن التوصل إلى اتفاق لتبادل 887 أسيراً بينهم سعوديون وسودانيون، بعد اجتماعات استمر 10 أيام في سويسرا، في خطوة تبعث على الأمل لحل الملفات الإنسانية والاقتصادية الأخرى، وفي المقدمة فتح المطارات والموانئ وصرف المرتبات خاصة في ظل الجهود والمساعي الإقليمية والدولية لإنهاء الحرب في اليمن الذي يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم في العصر الحديث.

اتفاق تبادل الأسرى الذي كان سيبدأ تنفيذه في 11 من إبريل الجاري على ثلاث مراحل يتم في الأولى نقل الأسرى ما بين صنعاء وعدن، وثانياً ما بين صنعاء والرياض، وثالثاً ما بين صنعاء ومأرب، أحيا الآمال لدى آلاف الأسر بإطلاق سراح جميع الأسرى وفق مبدأ الكل مقابل الكل.

وفي حين يترقب اليمنيون باهتمام كبير موعد تنفيذ الصفقة وتتجه الأنظار صوب المطارات التي ستصل إليها طائرات اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي ستقل الأسرى، جاء طلب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتأجيل تنفيذ الصفقة ثلاثة أيام عن الموعد المحدد، ليشكل صدمة للأسر التي تنتظر لم الشمل مع ذويها بعد سنوات من الانتظار.

ومما لا شك فيه أن ملف الأسرى يعتبر إنساني بحت وإنجاح صفقة التبادل خاصة خلال شهر رمضان المبارك خطوة مهمة تدفع بجهود إحلال السلام وتسهم في تخفيف المعاناة الإنسانية وتهيئ الأرضية للمضي في معالجات الملفات الأخرى خاصة في ظل زيارة الوفدين العماني والسعودي للعاصمة صنعاء.

يتناول منتدى «مجال» في هذه الورقة تفاصيل اتفاق تبادل الأسرى ومسار المفاوضات في هذا الجانب، وأسباب عدم الاتفاق على إطلاق جميع الأسرى، وهل تفتح صفقة التبادل المجال لتفاهمات أوسع لمعالجات الملفات الإنسانية والاقتصادية الأخرى، وما تأثير هذا الاتفاق على مسار مفاوضات إحلال السلام في اليمن.

تفاصيل الاتفاق:

أعلنت الأمم المتحدة في 20 مارس 2023م عن توصل أطراف النزاع في اليمن إلى اتفاق لتبادل 887 أسيرا بينهم سعوديون وسودانيون، بعد مفاوضات استمرت 10 أيام في سويسرا برعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وبحسب بيان مشترك لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر، فقد اختتمت أطراف النزاع في اليمن اجتماعًا استمر لعشرة أيام في سويسرا تم الانتهاء فيه من وضع الخطة التنفيذية لإطلاق سراح 887 من المحتجزين لأسباب تتعلق بالنزاع، واتفقت الأطراف على معاودة الاجتماع في شهر مايو لمناقشة المزيد من عمليات الإفراج، كما التزمت الأطراف أيضًا بتبادل الزيارات المشتركة إلى مرافق الاحتجاز التابعة لكل منهم، وتمكين الوصول إلى جميع المحتجزين خلال هذه الزيارات.

جاء اجتماع ممثلي الأطراف في إطار عضويتهم للجنة الإشرافية لتنفيذ اتفاق تبادل المحتجزين التي يشترك في رئاستها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهو الاجتماع السابع للجنة الإشرافية التي أُنشئت لدعم الأطراف في الوفاء بالتزامهم بموجب اتفاق ستوكهولم للإفراج عن جميع المحتجزين لأسباب مرتبطة بالنزاع. وتحقيقًا لهذه الغاية، اتفقت الأطراف في اجتماعات سابقة للجنة الإشرافية على اعتماد نهج مرحلي للإيفاء بالتزامهم في الإفراج عن الكل مقابل الكل. وفي تشرين الأول/أكتوبر من عام 2020، اجتمعت اللجنة الإشرافية واتفقت على إطلاق سراح أكثر من 1000 محتجزٍ من الجانبين.

وقال المبعوث الأممي هانس غروندبرغ: «أرحب بما تم التوصل إليه اليوم، وأشكر الأطراف على تقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى هذه النتيجة، انضم لمئات الأسر اليمنية في تطلعنا للتنفيذ العاجل والسلس لعمليات الإفراج، ويحدوني الأمل بأن تنتهي قريبًا معاناة جميع اليمنيين الذين ما زالوا ينتظرون لم شملهم مع أحبائهم والذين يتألمون بسبب المخاوف بشأن مصير ذويهم».

وأضاف: «تظل الأمم المتحدة مستعدة وحريصة على تيسير التقدم نحو إطلاق سراح جميع المحتجزين لأسباب تتعلق بالنزاع، وأشجع الطرفين على اتخاذ مبادرات فردية للإفراج عن المزيد من المحتجزين بشكل مستمر».

المبعوث الأممي عبر عن الشكر لحكومة سويسرا على استضافة الاجتماع وعلى دعمها المستمر والثابت لجهود مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ فيما يتعلق باتفاقية تبادل المحتجزين، كما أعرب عن تقديره للدور المهم الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تسهيل عمليات الإفراج.

من جانبها قالت رئيسة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى اليمن دافني ماريت: «هذه الخطوة الحاسمة ستنهي معاناة العديد من العائلات التي تشتت شملها، وستسهم في بناء الثقة بين الأطراف ونأمل أن تؤدي إلى مزيد من عمليات الإفراج».

وأشارت إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة دورها كوسيط محايد، وتيسير الزيارات الإنسانية البحتة لأماكن الاحتجاز، والمساهمة في استعادة الروابط العائلية، ودعم الإفراج عن المحتجزين المرتبطين بالنزاع ونقلهم وإعادتهم إلى أوطانهم حتى يتسنى لآلاف آخرين العودة إلى ديارهم.

رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى بصنعاء عبد القادر المرتضى، أكد التوصل إلى الاتفاق لتنفيذ صفقة تبادل واسعة للأسرى، وقال في تغريدة على تويتر: «اختتمنا في سويسرا جولة المفاوضات على ملف الأسرى، وتم الاتفاق على تنفيذ صفقة تبادل واسعة تشمل 706 من أسرانا في مقابل 181 من أسرى الطرف الآخر بينهم سعوديون وسودانيون».

وأشار إلى أنه سيتم تنفيذ الصفقة بعد ثلاثة أسابيع، على أن يتم عقد جولة أخرى بعد شهر رمضان لاستكمال تنفيذ بقية الاتفاق.

فيما أشار عضو وفد «مجلس القيادة الرئاسي» ماجد فضائل، إنه «تم الاتفاق على إطلاق سراح 887 أسيراً ومختطفاً من الجانبين كمرحلة أولى».

وأوضح أن من بين الذين شملهم الاتفاق «عدد من أسرى التحالف،

وناصر منصور هادي، ووزير الدفاع الأسبق محمود الصبيحي، وأولاد علي محسن الأحمر ونجل طارق محمد عبدالله صالح وشقيقه».

مسار مفاوضات الأسرى:

في ديسمبر من العام 2018م أعلن عن التوصل إلى أول اتفاق لتبادل الأسرى برعاية الأمم المتحدة وتنسيق الصليب الأحمر الدولي لكن الاتفاق تعثر بسبب خلاف بشأن قوائم الأسماء.

وفي 16 فبراير 2020م تم التوقيع في العاصمة الأردنية عمان على اتفاق لتبادل 1420 أسيراً من الطرفين وتعثر هذا الاتفاق أيضاً بسبب خلافات بين الطرفين.

وفي 6 إبريل 2020م أعلنت صنعاء الموافقة عن تنفيذ اتفاق عمان على مرحلتين، بحيث يتم الإفراج عن 1030 أسيراً في المرحلة الأولى و390 أسيراً في المرحلة الثانية.

وفي منتصف أكتوبر 2020م؛ نفذت عملية تبادل أفرج بموجبها عن 1065 أسيراً ومعتقلاً من الطرفين بينهم سعوديون وسودانيون بعد مفاوضات في جنيف.

في 24 يناير 2021م؛ انطلقت جولة مشاورات جديدة في العاصمة الأردنية لمناقشة تنفيذ اتفاق عمان 3 الذي وقعه الطرفين في فبراير 2020م.

في العام 2022م؛ توصل الطرفان إلى اتفاق مبدئي لصفقة تبادل تشمل 2220 أسيراً من الطرفين، لكن عملية الإطلاق تعثرت من جديد وسط اتهامات متبادلة بعرقلتها.

وفي أكتوبر 2022م؛ زار وفد فني سعودي صنعاء للتحقق من أسماء الأسرى ومطابقتها على الواقع، كما زار وفد من صنعاء السعودية للغرض ذاته.

وفي 20 مارس 2023م؛ أعلن التوصل إلى اتفاق تبادل الأسرى برعاية الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، يتم بموجبه إطلاق سراح 881 أسيراً بينهم سعوديون وسودانيون.

وفي السياق؛ نجحت مفاوضات محلية خلال السنوات الماضية في عقد عدد من صفقات التبادل للأسرى من الطرفين.

ترحيب أممي ودولي:

رحبت الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي باتفاق تبادل الأسرى الذي تم التوصل إليه مؤخراً في سويسرا، كما حظي بترحيب إقليمي ودولي، باعتباره خطوة مهمة لحلحلة بقية الملفات والمضي في مسار السلام.

حيث رحَّب مجلس الأمن الدولي باتفاق تبادل الأسرى الذي تم برعاية أممية، معرباً عن تطلعه لتنفيذه خلال شهر رمضان، حاثاً الأطراف اليمنية على الاستمرار في الحوار والتقدم في إجراءات بناء الثقة؛ للعمل نحو التسوية السياسية في اليمن.

من جانبها رحبت روسيا باتفاق تبادل الأسرى الذي تم التوصل إليه في جنيف بوساطة المبعوث الأممي .. داعية إلى تنفيذ الاتفاق بشكل فوري.

ودعت السفارة الروسية في اليمن في بيان صادر عنها أطراف النزاع اليمني إلى تكثيف المفاوضات التي ترمي إلى حل قضية المحتجزين وغيرها من القضايا الإنسانية.

واعتبر البيان أن إحراز التقدم الكبير في هذا الاتجاه سيساهم في بناء الثقة، وسيساعد على تهيئة الجو الملائم لإقامة حوار وطني شامل بمشاركة جميع القوى السياسية الرائدة في اليمن تحت رعاية الأمم المتحدة، وضمان تطبيع الوضع في هذا البلد العربي الصديق بشكل مستدام.

فيما رحبت الولايات المتحدة بالاتفاق الجديد، وقالت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي «آدريان واتسون» في بيان، إن هذا الاتفاق الذي يشمل الإفراج عن 887 أسيراً، يمثل خطوة للبناء على المناخ الإيجابي الذي خلقته الهدنة التي استمرت 11 شهراً.

وجددت المتحدثة الأمريكية التزام بلادها بالبناء على هذا الإنجاز من أجل التوصل إلى تسوية مستدامة للنزاع في اليمن.

وضمن ردود الفعل الدولية، رحب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق، حاثاً الأطراف على ضمان التنفيذ والإفراج عن جميع السجناء، والبناء على هذا الزخم باتجاه السلام.

كما رحب المتحدث باسم الأمين العام لجامعة الدول العربية جمال رشدي باتفاق طرفي الأزمة اليمنية على تبادل الأسرى، معتبراً إياها «خطوة إيجابية لبناء الثقة».

وأعرب رشدي، في بيان عن التطلع لأن تنتهي معاناة جميع الأسرى والمختطفين قريباً، وأن يكون ذلك الاتفاق مقدمة لتحسين الظروف الإنسانية في اليمن بعد طول المعاناة التي سببتها الحرب للملايين في كافة أنحاء البلاد، وأشار إلى أن شهر رمضان يمثل مناسبة لإعلاء قيم التسامح والسلام.

فيما أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، ترحيب بلاده بالاتفاق حول ملف تبادل الأسرى في اليمن تحت رعاية الأمم المتحدة والصليب الأحمر.. معتبراً مساعي حكومة الإنقاذ الوطني في اليمن للتوصل إلى اتفاق بشأن تبادل الأسرى خطوة مهمة في مسار تحقيق القضايا الإنسانية، وتعزيز الحل السياسي للأزمة في اليمن.

وأعرب كنعاني عن تمنياته بأن يسهم الاتفاق والاستمرار في تحرير باقي أسرى الحرب في توفير الثقة اللازمة لإجراء حوار سياسي وإرساء السلام الشامل في اليمن.

محلياً؛ بارك المجلس السياسي الأعلى في صنعاء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ملف الأسرى بتحرير 706 أسرى، معبراً عن الأمل في أن يكون هناك جولات أخرى للإفراج عن ما تبقى من الأسرى.

فيما رحبت وزارة الخارجية بحكومة مجلس القيادة الرئاسي بنتائج الاتفاق، وقالت في بيان: «إن فريق الحكومة تعامل بجدية ومسؤولية كاملة مع هذا الملف الإنساني المهم، لإطلاق أكبر عدد ممكن من الأسرى والمحتجزين، بهدف لمِّ شمل مئات الأسر بذويها».

وأشارت الوزارة إلى أن «من الأسرى 181 لصالح الحكومة والتحالف بينهم

اللواء محمود الصبيحي واللواء ناصر هادي، ومحمد محمد عبدالله صالح، وعفاش طارق صالح و4 صحفيين، إضافة إلى 19 من التحالف».

متى وكيف سيتم تنفيذ الصفقة؟

كشف رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى عبد القادر المرتضى؛ أن عملية تنفيذ صفقة تبادل الأسرى التي تم الاتفاق عليها مؤخراً في جنيف ستتم خلال يومي الـ 19 و20 من رمضان الجاري.

وأوضح المرتضى في مؤتمر صحفي عقده بمطار صنعاء الدولي فور عودته والوفد المرافق له من جنيف، أن الصفقة التي ستضم 706 من أسرى الجيش و181 من الطرف الآخر سينفذها الصليب الأحمر على ثلاث مراحل يتم فيها نقل الأسرى أولاً ما بين صنعاء وعدن، وثانياً ما بين صنعاء والرياض، وثالثاً ما بين صنعاء ومأرب.

وقال: «كنا نأمل أن تكون الصفقة أكبر مما تم التوافق عليه لكن وضعية الطرف الآخر لم تسمح بذلك حيث كانوا عدة أطراف فلم نستطع أن نتوصل معهم إلى اتفاق شامل وكامل يشمل جميع الأسرى وجميع المعتقلين من كل الأطراف».

وأشار إلى أنه تم خلال جولة المحادثات في جنيف الاتفاق على تشكيل لجان من الطرفين لزيارة السجون في مأرب وصنعاء؛ تمهيداً لجولة لاحقة من المفاوضات في شهر مايو القادم برعاية الأمم المتحدة.

ستجري عملية تنفيذ ثاني أكبر عملية تبادل للأسرى على ثلاث مراحل ومن عدة مطارات، حيث ستقلع الطائرات بشكل متزامن بين مطار صنعاء ومطارات عدن، المخا، تدوين، خميس مشيط، تشمل المرحلة الأولى إقلاع طائرتين بشكل متزامن من مطار صنعاء الدولي ومطار عدن الدولي وستقل أكثر من 330 أسيراً ومختطف.

وبحسب الاتفاق تشمل المرحلة الثانية إقلاع عدة طائرات من مطار صنعاء ومطار المخا وخميس مشيط بشكل متزامن لنقل الأسرى، أما المرحلة الثالثة ستجري من مطاري صنعاء ومأرب.

ستتولى اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنفيذ عملية تبادل الأسرى التي تشمل 887 أسيراً على ثلاث مراحل، وفق ما جاء في اتفاق جنيف، وأكدت اللجنة إن الاستعدادات جارية لتيسير عملية إطلاق سراح المحتجزين على النحو المتفق عليه.

وقد أجرت طائرات الصليب الأحمر الدولي رحلات تجريبية إلى مطاري «تدوين» بمأرب والمخا بتعز، ضمن استعداداتها لثاني أكبر عملية تبادل للأسرى.

تأجيل تنفيذ الصفقة:

فيما كانت الأنظار تتجه صوب تنفيذ صفقة تبادل الأسرى التي كانت ستبدأ في 11 أبريل 2023، بالتزامن مع شهر رمضان الذي يمثل أفضل وقت لإطلاق سراح أكبر عدد من الأسرى، طلبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تأجيل تنفيذ الصفقة ثلاثة أيام عن الموعد المحدد، بحيث تبدأ في الـ14 من أبريل، ما أثار الكثير من التساؤلات حول أسباب هذا التأجيل وسط اتهامات بعرقلة الاتفاق.

حيث قال رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى عبد القادر المرتضى « إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أبلغت اللجنة أنه تم تأجيل البدء في تنفيذ صفقة التبادل ثلاثة أيام من الموعد المحدد، بسبب أن طرف مأرب (حزب الإصلاح) غير جاهزين للتنفيذ».

واعتبر المرتضى في تغريدة له على «تويتر» التأجيل عرقلة واضحة للاتفاق وتنصل عن ما تم الالتزام به من كل الأطراف، داعياً الأمم المتحدة للضغط على الطرف الآخر للكف عن هذه الممارسات اللامسؤولة واللاإنسانية.

في حين أوضح عضو لجنة المفاوضات التابعة لـ «مجلس القيادة الرئاسي» ماجد فضائل، أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر طلبت تأجيل الصفقة ثلاثة أيام إضافية كونها بحاجة إلى وقت إضافي لمدة 3 أيام أخرى؛ لاستكمال بعض الترتيبات والمقابلات التي من اللازم القيام بها قبل تنفيذ العملية.

وقال في تغريدة عبر حسابه في «تويتر»: إنه نظراً للأعداد الكبيرة المتفق

على مبادلتهم، ورغم الترتيبات والجهود الكبيرة المبذولة من الجميع، إلا أن كل المقابلات لم تستكمل بعد»، مضيفاً: « طلب الصليب بعض الوقت الإضافي 3 أيام أخرى وطلب من الجميع ضبط النفس حتى يستكمل إجراءاته ويتم التنفيذ».

دلالات الاتفاق:

يرى مراقبون أن اتفاق تبادل الأسرى يحمل الكثير من المؤشرات بمستوى التقدم في مسار التفاهمات لإحلال السلام في اليمن، منها أن اقتناع الأطراف أن مسار المفاوضات هو الطريق الأنسب لحلحلة الملفات الإنسانية والتوصل إلى اتفاق ينهي الحرب، كما أن الاتفاق أعاد تسليط الضوء على الأوضاع الإنسانية التي خلفتها الحرب في اليمن.

كما جاء الاتفاق ليشكل خطوة مهمة يمكن أن تسهم في تهيئة الأجواء بين أطراف الصراع، وفتح المجال لبدء مفاوضات سلام، في ظل توفر الظروف الملائمة، وكذا المستجدات على المستوى الإقليمي والدولي، وكذا ما تشهده المنطقة من خطوات للتخفيف من حدة الصراعات والتوترات.

ضرورة إنسانية:

لا شك أن ملف الأسرى واجه الكثير من الصعوبات خاصة ما يتعلق بكشوفات الأسماء وتعدد الأطراف المحلية والإقليمية المرتبطة بهذا الملف، وغيرها من الجوانب الفنية والتي أدت إلى فشل المفاوضات السابقة لتنفيذ صفقات تبادل، إلا أن هذا الملف يعد ملفاً إنسانياً، ويجب أن لا يخضع لأي حسابات سياسية، ويجب المضي في مسار إطلاق سراح جميع الأسرى كضرورة إنسانية بالنسبة للأسرى وأسرهم التي تنتظر بفارغ الصبر عودتهم بعد سنوات من الغياب.

ويجب أن ينظر إلى اتفاق تبادل الأسرى الذي تم التوصل إليه مؤخراً في جنيف برعاية الأمم المتحدة والذي يشمل تبادل 881 أسيراً، كحاجة إنسانية، وعلى الجميع وضع حد لهذه المعاناة الإنسانية من خلال تنفيذ الاتفاق الذي سيكون له تأثير إيجابي على الجهود والمساعي التي تبذلها حالياً الأمم المتحدة وسلطنة عمان لإحلال السلام في اليمن.

بوادر إيجابية:

وفي ظل ترقب اليمنيين لإتمام صفقة تبادل الأسرى، جاء تأجيل تنفيذ الصفقة ثلاثة أيام بمثابة صدمة لمئات الأسر التي تنتظر اللقاء بذويها، إلا أن هناك مؤشرات تدل على أن هذا الملف الإنساني في طريقه إلى الحل بالإضافة إلى الملفات الإنسانية والاقتصادية، ومنها فتح المطارات والموانئ وصرف المرتبات وتوحيد البنك المركزي.

ومن هذه المؤشرات وصول 13 أسيراً ومعتقلاً إلى مطار صنعاء الدولي في 8 أبريل الجاري، أفرجت عنهم السعودية، وهم جزء من الصفقة المتفق عليها مع الأمم المتحدة.

وقال رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى عبد القادر المرتضى في تغريدة على «تويتر» : استقبلنا اليوم في مطار صنعاء الدولي 13 أسيراً ومعتقلاً أفرجت عنهم السلطات السعودية في مقابل أسير سعودي أفرجنا عنه في وقتٍ سابق».

وعبر «عن الأمل في أن تكون هذه الخطوة مقدمة لتنفيذ الصفقة المتفق عليها نهاية هذا الأسبوع إن شاء الله».. مبينا أن «الأسرى المفرج عنهم اليوم من السجون السعودية هم جزء من الصفقة المتفق عليها عبر الأمم المتحدة، ويوم الخميس القادم إن شاء الله سنستكمل بقية الخطوات بالتنفيذ الكامل للصفقة » .

وفدان عماني وسعودي بصنعاء:

وفي السياق وصل إلى العاصمة صنعاء في التاسع من أبريل الجاري وفدان الأول عماني يقوم بالوساطة برئاسة العقيد سيف الإسماعيلي، والثاني سعودي مفاوض برئاسة السفير محمد آل جابر، لبحث آخر مستجدات المحادثات التي تقودها السلطنة لإحلال السلام في اليمن.

تأتي زيارة الوفد العماني ضمن الجهود التي تبذلها السلطنة لتحقيق السلام في اليمن، حيث أكد رئيس وفد صنعاء التفاوضي محمد عبد السلام أن زيارة الوفد العماني إلى العاصمة صنعاء هو استمرار للجهود

في إطار مسار متواصل لتحقيق السلام العادل.

وأكد أن مطالب الشعب اليمني عادلة ومحقة، وهي وقف العدوان ورفع الحصار بشكل كامل وصرف مرتبات جميع الموظفين من استحقاقات إيرادات النفط والغاز، وخروج القوات الأجنبية من اليمن والتعويضات وإعادة الإعمار.

وأوضح عبد السلام الذي كان برفقه الوفد العماني، العمل على «متابعة ملف الأسرى حتى لا تقف أمامه العراقيل كما حصل مؤخراً، وهناك وعود أن تتم العملية في شهر رمضان».

وقد استقبل رئيس المجلس السياسي الأعلى مهدي المشاط، بالقصر الجمهوري بالعاصمة صنعاء الوفدين العماني والسعودي، معبراً عن امتنان الشعب اليمني لجهود الوساطة التي تقوم بها سلطنة عمان الشقيقة، ودورها الإيجابي في تقريب وجهات النظر وجهودها الرامية إلى تحقيق السلام المشرف الذي يتطلع إليه كافة أبناء الشعب اليمني.

وأكد الرئيس المشاط الموقف الثابت من السلام العادل والمشرف الذي ينشده أبناء الشعب اليمني ويحقق تطلعاتهم في الحرية والاستقلال.

فيما أكد رئيس الوفد العماني حرص جلالة السلطان هيثم بن طارق على إحلال السلام في المنطقة، وأن تقوم سلطنة عمان بكل ما بوسعها من جهود لتقريب وجهات النظر والدفع بعجلة السلام إلى الأمام.

وكان عبد السلام قد تحدث عن استمرار المفاوضات لإنهاء العدوان، حيث قال في تغريدة على «تويتر»: نواصل الجهود عبر المفاوضات لإنهاء العدوان ورفع الحصار، وأملنا في الله أن يتحقق ذلك وأن يُجبرَ الضرر»، مضيفاً: « إن شاء الله تكلل الجهود باتفاق سلام يلبي مطالب شعبنا اليمني من صعدة إلى المهرة».

وتأتي زيارة الوفدين العماني والسعودي قبل أيام من تنفيذ صفقة تبادل الأسرى لمعالجة الإشكاليات التي تواجه الصفقة التي تم تأجيلها نتيجة عدم جاهزية أطراف موالية للسعودية.

لعب دور الوسيط:

وفي أول تصريح خلال زيارته إلى صنعاء قال السفير آل جابر في تغريدة عبر حسابه في «تويتر» استمراراً لجهود المملكة لإنهاء الأزمة اليمنية ودعماً للمبادرة التي قدمتها المملكة في ٢٠٢١م، أزور صنعاء وبحضور وفد من سلطنة عمان الشقيقة بهدف تثبيت الهدنة ووقف إطلاق النار ودعم عملية تبادل الأسرى وبحث سبل الحوار بين المكونات اليمنية للوصول إلى حل سياسي شامل ومستدام في اليمن».

وقد آثار تصريح السفير السعودي الكثير من ردود الأفعال حيث بدا وكأنه يمارس دور الوسيط، متناسياً أن المملكة هي من تقود الحرب على اليمن التي خلفت أسوأ كارثة إنسانية على مستوى العالم، وأكدت عدد من القيادات في صنعاء أن ما يجري هو محادثات بين صنعاء والرياض بوساطة عمانية ولم تصل بعد إلى مرحلة المفاوضات، إلا بعد تنفيذ الإجراءات الخاصة بالملف الإنساني والاقتصادي، وأن ما يتم تداوله في وسائل الإعلام لا يعدو عن كونه تسريبات.

وفي تعليقه على ما يتم تداوله بخصوص التوصل إلى اتفاق، أكد عضو المجلس السياسي الأعلى محمد علي الحوثي، أن الحوار هو مع السعودية باعتبارها من تقود العدوان بعد أمريكا، وهو قائم على هذا الأساس، لافتاً إلى أن نتائج هذا الحوار ستعلن للشعب اليمني عبر القنوات الرسمية.

وقال محمد علي الحوثي إن «الحوار لم يبرح الملف الإنساني، وفي مقدمته الرواتب التي ظل قطعها أحد أسلحة التحالف لتدمير الدولة اليمنية ومعاقبة الشعب اليمني»، مبيناً أن العدو يعمد إلى ضخ التسريبات والإشاعات عند كل جولة مباحثات، بغية هز الجبهة الداخلية وشيطنة المدافعين عن الوطن.

بدوره استغرب نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن الفريق الركن جلال الرويشان، من تقديم السعودية نفسها كوسيط، وقال» من الغريب أن يتقمص الوفد السعودي دور الوسيط»، مؤكداً أن شروط صنعاء لإنهاء الحرب لن تتغير أو تتبدل.

وذكر أن شروط صنعاء للسلام واضحة ولا تحتاج لحوارات مكوكية، وهي

تتلخص في حقوق عادلة ومشروعة وهي استحقاقات إنسانية، معتبراً حضور الوفد السعودي إلى صنعاء خطوة شجاعة وعليه الاعتراف بالعدوان.

اللواء الرويشان أشار في تصريحه لقناة «المسيرة» إلى أنه كان يفترض أن تستغل دول التحالف فرصة فتح صنعاء لبابها للتباحث في مسألة السلام.. مبيناً أن التفاوض لوقف الحرب ورفع الحصار مسائل لا بد أن تناقش مع دول العدوان، والحل السياسي في اليمن يخص اليمنيين وحدهم.

وأكد أن القانون الدولي يمنع التدخل في شؤون الدول، وعلى دول العدوان إدراك أنه لن يتحقق السلام إلا بوقف العدوان ورفع الحصار.

وبالرغم من أن زيارة الوفدين إلى صنعاء تشير إلى إحراز تقدم في مسار المحادثات التي تجري بوساطة عمانية بالتوازي مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، إلا أن المملكة أمام اختبار حقيقي لإثبات جديتها للمضي في مسار السلام، من خلال إيقاف العدوان ورفع الحصار وتنفيذ صفقة تبادل الأسرى، وكذا تنفيذ الإجراءات المرتبطة بالملفين الإنساني والاقتصادي التي هي ذات طابع إنساني ولا علاقة بها بمسار المفاوضات، وفي مقدمتها رفع الحصار عن المطارات والموانئ وصرف المرتبات خلال ما تبقى من شهر رمضان، كون هذه الخطوات أساسية وتعد منطلقات للمضي في مسار السلام، حينها فقط يمكن القول أننا أمام مرحلة جديدة تؤسس لسلام دائم.

أما إذا كانت المقاربة السعودية قائمة على تحقيق مصالحها وفق اعتبارات أمنية بالدرجة الأولى واتخاذ بعض الخطوات البسيطة للاستعراض أمام المجتمع الدولي، ومحاولة الخروج الآمن من مستنقع الحرب اليمنية التي كلفت المملكة أثماناً باهظة على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية؛ فإن ذلك سيؤدي إلى فشل المحادثات الجارية حالياً، خاصة أن الأمم المتحدة أعلنت أنها لا تشارك فيها، لكنها رحبت بزيارة السفير السعودي إلى صنعاء ومستوى التفاهم بين الجانبين.

وفي الختام؛ فإن تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى مرهون بمدى جدية الأطراف في التعاطي مع المساعي التي تبذلها الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية لإحلال السلام في اليمن، ويعد خطوة إنسانية بالدرجة الأولى تعزز من الثقة

وتهيئ الأرضية لمعالجة الملفات الإنسانية والاقتصادية، كما أن تنفيذ صفقة التبادل يمثل عامل مساعد للجهود والمساعي الأممية والإقليمية التي تبذل حالياً لتقريب وجهات النظر للوصول إلى اتفاق سلام دائم.

بالرغم من المؤشرات الإيجابية لزيارة الوفدين العماني والسعودي إلى صنعاء، إلا أن المملكة أمام اختبار حقيقي لإثبات جديها في إحلال السلام، من خلال سرعة تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى ورفع الحصار عن المطارات والموانئ وصرف مرتبات موظفي الدولة وتوحيد البنك المركزي، باعتبارها إجراءات إنسانية بحتة وتؤسس لمفاوضات سلام قادمة.

على السعودية الاستفادة من اللحظة الإقليمية والدولية المواتية لإحلال السلام في اليمن؛ كونها طرفاً أساسياً في الحرب، وليس محاولة الظهور كوسيط، وعليها أن تتحمل كافة التبعات وإعادة الإعمار وجبر الضرر، وليس السعي لتحقيق مصالحها والخروج الآمن من هذه الحرب التي كلفتها أثماناً باهظة.

منتدى مجال

سياسي - اجتماعي - استشاري

https://majalforums.com
info@majalforums.com
ahmed@majalforums.com
00967775775774